dissensus" ـ عملية مضاعفة الإختلافيات *differends* ـ بالقياس إلى ذلك النمط من تفكير الإجماع الذي يتبناه البراغماتيون الجدد الحاليون. إنّ صقل الإنشقاق بحيث يصبح مبدأً لفكرة اللاتجانس الراديكالية يعني توفير أرحب فسحة ممكنة من الحرية للمتحاورين لكي يعرضوا قضيتهم (إذا صحّ التعبير) في محكمة مفتوحة بحيث لا يتحوّلوا إلى ضحايا للأطر القانونية (أو غير النزيهة) المفبركة لحرف الحكم ضدّهم منذ البداية. القاعدة الأولى هنا هي تجاهل أي نوع من "الدلائل" الإفتراضية التي وضعت أسهمها في لجوء معرفي إلى الحقائق الجليّة للقضية، والتي تسعى للإنتقال مباشرةً من "نظام العبارة" المتفرّد ذاك إلى تصريحات تنتمي إلى نظام أخلاقي، سياسيّ ـ اجتماعي، أو تقويميّ مماثل. لأنّ نقلة كهذه ستشكّل بوضوح اختراقاً كبيراً للقواعد ـ الأساس المكرّسة لخلق حوار مفتوح و عادل، أقصد، ضرورة أن يقوم كلّ محاور بسرد قصته دون تدخّل أي صوت (ميتا ـ سرديّ) "أعلى" للسلطة أو للحقيقة التي تتعامل معهم كمجرّد رواة غير موثوق بهم، يكونون عرضةً للتصحيح من الداخل والأعلى.

طبّق هذا على حرب الخليج و ستكون الرّسالة واضحة بما فيه الكفاية: و هي أنّه يتوجّب علينا أن نأخذ بمختلف ألعاب اللغة المطروحة أمامنا على الطاولة ـ تبجّحات بوش الأخلاقية، قرارات الأمم المتحدة، التلخيصات العسكرية، التقارير الصحفية التحليلية، سيناريوهات البنتاغون، حملات الدعاية، الإحتجاجات المناوئة للحرب، التحليلات السياسية والتاريخية، الخ ـ ونتعامل معها و كأنّها **من حيث المبدأ** تنتمي إلى أنماط مختلفة (غير متجانسة) من الخطاب، بحيث إذا حكمنا على أي منها حسب ماتمليه المعايير الناظمة، أو شروط الحقيقة والقيم التابعة لنمط آخر، سيشكّل قمعاً عنيفاً للإختلافي، وبالتالي اللجوء إلى اجراءات غير عادلة. على الرغم من كلّ مظاهر النزاهة المرهفة التي يتقمّصها هذا الموقف إلاّ أنّه ليس أكثر من افصاح عن لامبالاة سياسية وأخلاقية، رفض للموازنة بين ماهو صحيح في القضية وماهو خاطئ